فقد هاجم مندوبو الليكود في الكنيست الجهود المتواصلة التي يبذلها وزراء وقادة واعضاء في الكنيست لمتابعة الحوار مع الفلسطينيين. واتهموهم «باعطاء شرعية لـ م.ت.ف. على مرأى من الرأي العام في الداخل والخارج». وصرح ناطق باسم الليكود بأنه من خلال هذا الحوار يلعب القادة هؤلاء دوراً لصالح م.ت.ف. ويساعدون ـ على حدّ زعمه ـ في «استمرار عملياتها الخداعية». ودانت أوساط الليكود الاسرائيليين الذين يجرون اتصالات مع الفلسطينيين، واتهمتهم باتباع سياسة «مطابقة لسياسة اليسار [الاسرائيلي] المتطرف الذي يؤيد قيام دولة فلسطينية» (آشر وولفيش، **المصدر نفسه**).

أمّا موقف رئيس الحكومة، شامير، فعبّر عنه ناطق في مكتبه، صرح بأن مثل هذه الاجتماعات ضارّ وغير مفيد، ويعمل على «تشجيع ' ارهاب ' م.ت.ف.» (دان باتريانو ومناحيم شاليف، «شامير ينتقد الاجتماعات غير المفيدة مع الحسيني»، **المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٩).

يتفق المراقبون على ان اللقاءات الاسرائيلية ـ الفلسطينية احدثت تصدّعاً وارباكاً في العلاقة بين حزبي العمل والليكود، من جهة، وداخل حزب العمل، بصورة خاصة، من جهة أخرى. فبينما شنّ شامير هجوماً على المحادثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، أعلن بيرس عن دعمه لها، في الوقت الذي صدرت انتقادات كثيرة لها من داخل حزب العمل ذاته، ومن اعضاء فيه «شعروا بأن المشاركين [في الحوارات] غير مخوّلين بتفويض انفسهم [التحدث] في أمور أمنية. وان من شأن هذا الاساءة الى القاعدة الانتخابية للحزب» (**المصدر نفسه**). وتصاعدت التباينات في الرأي داخل الحزبين الليكود والعمل، وحرّكت بعض القضايا الخلافية بين تيارات الحزب الواحد، لا سيما داخل حزب العمل؛ اذ اعتبر الامين العام الجديد للحزب، ميخا حاريش، اللقاءات في غير محلها؛ بينما اعتبرها النائب ميخا غولدمان معيقة لجهود وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين؛ ودعت وزيرة الصحة السابقة، شوشانا اربيلي الموزلينو، هيئات حزب العمل المختصة الى ان تجتمع لتقرر موقفاً مشتركاً في هذا الشأن.

قابل هذا التيّار تيّار آخر له رأي مضاد. اذ شجب وزير العلوم، عيز وايزمان، هذا الموقف، وأوصى باجراء مفاوضات مع الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، موضحاً أن الأمر «لا يتعلق بثقتنا به [اي عرفات]، بل بالتعامل معه. فأنا لا اثق الاّ بالجيش الاسرائيلي». أمّا الوزير بلا وزارة، مردخاي غور (العمل)، فصرح بـ «ان المحادثات مع الحسيني لم تعد جائزة، لأنه ينبغي اجراء حوار، من الآن فصاعداً، على مستويات أعلى»، ملمّحاً بأنه يفكر في العمل على تنظيم انتخابات في الاراضي المحتلة، واعطاء دور متميّز للامم المتحدة وللدولتين العظميين لايجاد حل للازمة في الشرق الاوسط. أما الجناح الرئيس الثاني في الائتلاف الحكومي (الليكود)، فكان حاله أكثر تماسكاً بوجه عام، وان ظل متخلّفاً عن تطور الاحداث في المنطقة. وعلى الرغم من انتقادات زعيم الليكود، شامير، اللقاءات الاسرائيلية ـ الفلسطينية المتعددة، الاّ أنه لم يستبعد امكان عقد لقاء معه، وقد صرح بذلك خلال رده على سؤال لمراسل الاذاعة الاسرائيلية، بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٩، حين قال: «اذا اعتبرنا اللقاء مع شخص ما له ما يبرره، فان باستطاعة الحكومة أن تبادر الى ذلك» («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**).

المرحلة الثانية؛ التريّث

جاءت حوارات هذه المرحلة على أعتاب زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، لواشنطن، التي قام بها في الاسبوع الأول من نيسان (ابريل) الجاري. وكان ابرز لقاءات هذه المرحلة الاجتماع الموسّع الذي عقد في فندق الامباسادور في القدس، بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٩، وشارك فيه مئة من الاسرائيليين، من دعاة السلام، وعدد مماثل من الفلسطينيين، عدا عن من تخلّفوا عن المشاركة، بسبب منع سلطات الاحتلال لهم، وفي مقدم هؤلاء رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبدالشافي. كرّس الاجتماع للبحث في سبل حل النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني على أساس قيام دولتين للشعبين. وقد اتفق المشاركون على ضرورة ايجاد حل للنزاع على أساس متكافىء، ممّا يعني اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل مع توفير ضمانات امنية لكلا الطرفين. كذلك، وافق المجتمعون على اعتبار المؤتمر الدولي الاطار